جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

آليات حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- بن دباب مخلوفي
- عماد يعيش

إشراف الأستاذ:
-د. بعيطيش يوسف

لجنة المناقشة

-د/أ. زوامبية عبد النور	رئيسا
-د/أ. بعيطيش يوسف	مقررا
-د/أ. قيرع سليم	ممتحنا

الموسم الجامعي 2020/2019

2020/PG/M201339039907/M1539037702

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

بعد ان من الله علي اتمام هذا المجهود بعونه وتسديدة لا يسعني الا ان احمده حمدا كثيرا وشكرا لاينتهي

والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين محمد صلى الله عليه وسلم في قوله

من لم يشكر الناس لم يشكر **ربه**

أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم مع في هذا المجهود من قريب ومن بعيد وخاصة الأستاذ المشرف واللجة وأساتذة قسم العلوم سياسية وكل العمال فيه

إهداء

اهدي هذا الجهد إلى أغلى واعز ما املك -عائلتي الكريمة – أمي أبي وزوجتي وبناتي

وإخوتي والى جميع أهلي وأقاربي والى كل من يحمل لقب بن دباب

إلى جميع الأصدقاء والإخوة الأعزاء وخاصة الدكتور مسيكة و زملائي في الدراسة والى كل زملاء المهنة في

سلك **الصحة** واخص بذكر **قيت عامر** والى لا ساتذة الكرام

اهداء

أهدي هذا الجهد إلى أغلى واعز ما املك –عائلتي الكريمة – أمي أبي

وإخوتي والى جميع أهلي وأقاربي والى كل من يحمل لقب **يعيش**

إلى جميع الأصدقاء والإخوة الأعزاء وزملائي في الدراسة والى كل

أساتذة قسم العلوم سياسية .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدارسة

المبحث الأول: القضايا العامة في ماهية آليات حماية البيئة

المطلب الأول: مفهوم البيئة

المطلب الثاني: أهداف السياسة العامة للبيئة

المطلب الثالث: أدوات السياسية العامة للبيئة

المبحث الثاني: القضايا العامة في ماهية التنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنمية المستدامة:

الفضل الثاني: دور آليات السياسية العامة في حماية البيئة وتحريك عجلة التنمية المستدامة بالجزائر

المبحث الأول: البيئة في الجزائر والمحيط العمراني في الجزائر

المطلب الأول: البيئة في الجزائر

المطلب الثاني: الخصائص السكانية في الجزائر

المبحث الثاني: المشكلات البيئية في الجزائر وأسباب تدهور البيئة ومؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: المشكلات البيئية في الجزائر وأسباب تدهور البيئة

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

- مؤشرات الاقتصادية
- مؤشرات الاجتماعية
- مؤشرات البيئية

المبحث الثالث: حوكمة السياسات البيئية

مطلب الاول: آليات تفعيل دور القطاع الخاص والعام في التنمية المستدامة والمحافظة على البينة

المطلب الثاني:المجتمع المدني واليات تفعيل دوره في حماية البيئة من اجل تحريك عجلة التنمية المستدامة

المطلب الثالث: المطلب الثالث: التخطيط البيئي كآلية لحماية البيئة للتجسيد العملي للتنمية المستدامة

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

مقدمة

مقدمة

لقد أضحى من الضروري حاليا ، وأكثر من أي وقت مضى إزاء موضوع حماية البيئة أكبر الاهتمام سواء من خلال النظرة التشريعية العالمية أو الوطنية، لأنها لا مناص من أن تصبح المحافظة على البيئة قيمة وطنية وإنسانية يحرص الجميع على الالتزام بها وتكريسها للتصدي لهدر الموارد الطبيعية لأنه وبكل بساطة واجب الجيل الحالي تجاه الأجيال القادمة وكذلك واجب بشري تجاه الحياة.

فتعدد المشاكل البيئية وتنوعها أصبح يشكل خطرا حقيقيا على الإنسان وعلى الحياة برمتها وذلك بفعل الأنشطة البشرية المختلفة التي لم تراع قواعد المحافظة على البيئة وحمايتها.

إن أهمية البيئة ليس بالحدث الطارئ في السنوات الأخيرة، بل أن أهميتها كانت تتزايد عبر الزمن ولكن الجديد في الأمر هو زيادة الوعي بحقيقتها ،وحقيقة ما نشهده من انتهاكات كبيرة وخروقات جسمية يصدق معها الوصف والحكم أن كل واحد منا صار اليوم مساهما بشكل أو بآخر في إلحاق الضرر بالبيئة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا بالغا أو فاقد التمييز فجميعنا مسيء للبيئة مقصر في حمايتها مشارك في المساس بمكوناتها .

إدراكا منه " الإنسان " مدى الأضرار التي أحدثها في البيئة بإعتباره المؤثر و المتأثر في مختلف أنواع القضايا البيئية، كان لزاما عليه اليوم مواجهتها للقضاء عليها والحد من

إنتشارها تفاديا لإنعكاساتها السلبية على الصحة العامة والتنمية الشاملة والتي تشكو منها الدول لاسيما الجزائر التي كان هدفها الوحيد تحسين الوضعية الإقتصادية والاجتماعية للبلد الذي تركه المستعمر في حالة مأساوية.

إن النموذج التنموي – الذي اعتمدته الجزائر بعد الاستقلال والذي يرتكز على التصنيع والصناعات الثقيلة بالإضافة إلى نوع المكان التي أقامت عليه مشاريعها التنموية والتي كانت في مجملها مناطق ساحلية – أثبت عدم إحترامه لأدنى معايير حماية البيئة مما تطلب منها مباشرة إصلاحات مع إعطائها الأولوية للجانب البيئي ، وتدارك الإخفاقات من خلال سن قوانين وإجراءات والتي من شأنها الحد من التلوث البيئي الناتج من المشاريع التنموية ،كما أقامت هيئات فنية متخصصة في مجال حماية البيئة تقوم بإيجاد كافة الحلول للمشكلات البيئية والحفاظ على البيئة بإصدار القوانين و المراسيم التي تراها ضرورية في ذلك .

سعيا منها إلى إشراك جميع الأطراف الفاعلة من مجتمع مدني وجمعيات في تبنى هذه السياسية البيئية عمدت الجزائر إلى فسح المجال أمام الجماعات المحلية لأخذها بزمام الأمور أمام هذه المعضلة العالمية، فالجماعات المحلية تعتبر امتدادا للإدارة المركزية في مجال حماية البيئة من التلوث على إعتبار أن هذه المهمة من الاختصاصات الرئيسية للدولة بمختلف مؤسساتها المركزية والمحلية ، ذلك أن حماية البيئة هي قضية محلية أكثر منها مركزية نظرا لقرب الهيئات المحلية من الواقع وخصوصيات مكونات البيئة حيث تختلف هذه

المكونات بين الولايات والبلديات الساحلية عن الولايات والبلديات الداخلية والصحراوية كما تختلف خصوصيات البلديات والولايات الصناعية عن السياحية والفلاحية .

1)- أهمية الدراسة:

تمكن أهمية الدراسة في كونها على ارتباط وطيد بالإنسان من جهته ككائن محب للطبيعة و كائن منتج و ذو اقتصدا وتنمية لها أثار وصدى.

2)-أسباب و دوافع إختيار الموضوع :

- **دوافع ذاتية** : الميل لهكذا مواضيع متعلقة بالإنسان و البيئة و المحيط و كذلك التمنية و الحفاظ على البيئة
- **دوافع موضوعية** :محاولة إثراء مكتبة قسم العلوم السياسية بمثل هكذا مواضيع ، و نظرا لتوفر بعض المراجع و الدراسات حول الموضوع .

3)- أدبيات الدراسات السابقة:

- سليمة بوعزيز، **السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**،مذكرة تخرج ماستر، 2015جامعة أم البواقي.
- بوزيد سايح ، "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**" مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2013.

- زايشي مريم ، **يحيو سوسن، تقيم اليات التنمية المستخدامة في القانون الجزائري لحماية البيئة**، مذكرة تخرج ماستر، جامعة بجاية، 2016/2015.

- مليكة بوضياف، **إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستديمة في الجزائر**،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2006 .

4)- الإشكالية وفرضيات الدراسة

ما هي الآليات لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟ وكيفية تحقيق سبل تنمية مستدامة تساير وتحافظ على البيئة؟

- ما هي طبيعة العلاقة بين البيئة وعجلة التنمية؟
- وهل القوانين كفيلة لوحدها في المحافظة على البيئة؟
- وهل التوعية لها تأثير على المواطن في المحافظة على البيئة من اجل خلق تنمية مستدامة؟

5)- مناهج الدراسة وأدوات الدراسة:

- الدراسة من ناحية المنهج المتبع فيها هو المنهج التحليلي، والذي ساعدنا في تحليل المعطيات والبيانات خاصة المتعلقة بالتشريعات والقانونين المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، أما الأدوات فهي لا تغدو عن الأدوات المستخدمة في هكذا دراسات.

6)- حدود الدراسة :

الدراسة تدخل ضمن إطار جغرافي محدد هو ولاية الجلفة، كما أنها تتحدث في جوانب ثانوية منها على التمنية في الوطن بصفة عامة، الإطار الزماني غير محدد، لأن آجال التنمية بعيدة الأمد ويصعب حصرها في إطار زماني ضيق.

7)- هيكل خطة الدراسة:

تنقسم المذكرة إلى فصلين أساسين:

الفصل وكان بعنوان: **الإطار المفاهيمي الذي حوى مبحثين،** مبحث حول المفاهيم العامة للمذكرة مثل (البيئة والتنمية...الخ) والمبحث الثاني كان حول الأهداف والأدوات السياسة العامة ودور وخصائص التنمية في الجزائر.

اما الفصل الثاني: الذي كان حول دور واليات السياسة العامة في حماية البيئة وتحرك عجلة التنمية والبيئة في الجزائر والخصائص السكانية ومشكلات البيئة والمؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية.

كما ان هذا الفصل تكلم عن الحوكمة وسياسات البيئية وتفعيل دور المجتمع والقطاع الخاص والقطاع العام.

الخاتمة كانت معبرة عن ابرز النتائج المحصل عليها

- الصعوبات والتي واجهتنا:

تكمن أهم الصعوبات والتحديات التي وجهتنا، وهي هذا الظرف الاستثنائي المتمثل في وباء الكورونا، الذي حد في نشاط بحثنا ، وإغلاق المكتبات والجامعات وجميع وسائل البحث المتعلقة بجميع الأبحاث.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدارسة

تمهيد:

تزايد الاهتمام بموضوع البيئة في الآونة الأخيرة في العالم، وكذلك أصبح له تأثير على العلاقات الدولية، ويتجلى ذلك بوضوح في تطور المنظومات التشريعية المتعلقة بالبيئة وتنمية البيئة وبمخاطر المساس بالتوازن البيئي.

إن التنمية البيئة ضرورية إلى حد كبير يفرض على الإنسان العمل وخلق قوانين للمحافظة عليها.

سنحاول في هذا الفصل التقديم لأهم المفاهيم المفتاحية الموجودة في إشكالية الأطروحة بصفة عامة .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدارسة

المبحث الأول: القضايا العامة في ماهية آليات حماية البيئة

لقد بدأت كثير من المصطلحات المتعلقة بالبيئة تظهر في الميدان العلمي و المجال القانوني ومعرفة تلك المصطلحات وضبطها أمر له أهميته بالنسبة لرجال القانون لأنهلا يمكن أن يصدروا أحكاما على شيء لم يعرفوه أو يهتدوا إلى تصوره " والحكم على الشيء فرع عن تصوره" ، ولعل أبرز المفاهيم البيئية التي لا يسع الباحث في علم البيئة جهلها ، ويلزمه معرفتها هي مفهوم البيئة ومفهوم التلوث الذي يعد بحق أخطر المهددات البيئية لذلك يقتضي مني هنا تحديد تعريف للبيئة و بيان عناصرها و مشكلاتها

المطلب الأول: مفهوم البيئة

مما لاشك فيه أن تحديد المفاهيم من الأمور الحيوية لأي باحث لكي يحدد الإطار الذي يعمل منه أو يحدد القاعدة التي يرتكز عليها حيث أن المفاهيم ما هي إلا نتاج خبرات عديدة وجهود منظمة من قبل الباحثين ولم يتوحد العلماء في تحديد مفهوم البيئة بل تعددت معانيها وتباينت مفاهيمها حسب تخصص كل باحث في كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية المختلفة، حيث يعرفها كل منهم في ضوء رؤيته وتخصصه .

والبيئة مصطلح أو لفظ شائع الإستخدام في الأوساط العلمية في الوقت الراهن، كما يشيع استخدامه عند عامة الناس وفي ضوء تلك العمومية نجد تعريفات عدة تختلف بإختلاف علاقة الإنسان بالبيئة فالمدرسة بيئة والجامعة بيئة والمصنع بيئة والمجتمع بيئة والعالم كله بيئة. [1]

ويقصد في اللغة العربية بالبيئة المكان والمنزل المستقر فيه، والبيئة مشتقة من الفعل (بوأ) وهي المكان أو المحيط أو المنزل المستقر فيه والذي يعيش فيه الكائن الحي، فقد جاء في لسان العرب: بوأتك بيتا: اتخذت لك بيتا، وقيل تبوأه: أصلحه وهيأه، وتبوأ: نزل وأقام وأباءه منزلا، وبوأه إياه، وبوأه له، وبوأه فيه، بمعنى هيأه وأنزله ومكّن له فيه، وبوأته منزلا، أي جعله ذا منزل .

1) – زين الدين عبد القدوس، **البيئة والإنسان**. منشأة المعارف. الإسكندرية. 1991.ص ص 34–36.

ويتضح المعنى اللغوي للبيئة أنها المكان أو المنزل الذي يتخذ مقرا للإقامة والحياة فيه بكل ما فيه من الظروف، وتمثل البيئة بهذا المفهوم حيزا جغرافيا ذات خصائص معينة من مناخ وتضاريس ومجموعة من الموارد الموفرة للكائن الحي .أما في اللغة الإنجليزية تستخدم لفظ **(Environnement)** للدلالة على الظروف المحيطة التي تؤثر على النمو والتنمية، وتستخدم كذلك للتعبير عن الظروف الطبيعية مثل الهواء والماء والأرض التي يعيش فيها الإنسان، أما من حيث الوجهة العملية فهي المكان الذي يحيط بالشخص ويؤثر على مشاعره وأخلاقه وأفكاره . وعن اللغة الفرنسية تُعرف كلمة البيئة **(Environnement)** بأنها مجموعة الظروف الطبيعية للمكان من هواء وماء وأرض والكائنات الحية المحيطة بالإنسان، كما تشمل ما يقيمه الإنسان من منشآت.[1]

وفي ضوء ذلك فالبيئة في اللغة هي الوسط المحيط الذي يحيا فيه الإنسان مع كل ما يلزم من مقومات حياته ويمارس فيه علاقاته مع غيره من بني البشر .وإلى جانب لفظة البيئة شاعت أيضا كلمة أيكولوجيا **(Ecology)**وتعني علم البيئة ويعتبر العالم البيولوجي "**أرنست هيكيل**" **HEAKEL ERNEST**"هو أول من إستعمل هذه الكلمة وأدخلها كاصطلاح علمي ليدل به على تكيف الكائنات الحية بالنسبة إلى محيطها، وقد أخذ تسمية أيكولوجيا **(Ecology)**من المصطلح اليوناني أويكوس **Oikos** بمعنى **House** مسكن أو منزل، Logosأي لوجيا بمعنى علم Science أي علم المسكن أو علم الموطن وهو علم

1)- محمود عبد المولى. **البيئة و التلوث**. ط2 . مؤسسة شباب الجامعة. 2006 .ص ص 22_23

يهتم بدراسة الكائن في وسطه، حيث يتأثر الكائن الحي بمجموعة من العوامل الحية(البيولوجية) وغير الحية (كيميائية وفيزيائية) ينتج عنها علاقات قد تكون إيجابية أو سلبية أو كلاهما، وتحديدا هو علم يدرس العلاقات الطبيعية القائمة بين الكائنات الحية وبين المحيط الذي تعيش فيه، كما يبحث أيضا في العلاقة المتبادلة فيما بينها وتأثير بعضها على البعض الآخر . وعليه فإن البيئة هي ذلك الحيز الذي يمارس فيه البشر مختلف أنشطة حياتهم وتشمل ضمن هذا الإطار كافة الكائنات الحية من حيوان ونبات والتي يتعايش معها الإنسان ويشكلون سويا سلسلة متصلة فيما بينهم.[1]

أ_ تعريف البيئة قانونيا:

إتجهت غالبية دول العالم إلى تأكيد مفهوم البيئة كقيمة في قوانينها بل وفي بعض الدساتير وفي الإعلانات الدولية بصورة جعلتها حقا من حقوق الإنسان، وأكدت بعض القوانين على اعتبار حماية البيئة واجبا من واجبات الدولة. ولكن لم تحدد الغالبية العظمى من التشريعات المعنى القانوني للبيئة وبالتالي لم تتضمن القوانين الخاصة بالبيئة ولا النصوص الواردة في القوانين الجنائية في غالبية الدول تعريفا جامعا للبيئة ولا تحديدا لعناصرها .وقد استخدمت بعض التشريعات عبارة "حماية البيئة" دون أن تحدد مدلولها وما تشمله من عناصر حيث اختلف الرأي فيما يتعلق بعناصر البيئة المقصودة في القانون، هل يقصد بها العناصر الطبيعية مثل الماء والهواء والتربة والغابات فقط، أم يضاف إليها

1)- نفس المرجع، ص: 24

العناصر المنشأة بواسطة الإنسان؟ حيث يمكن أن يكون هناك عنصران أساسيان يدخلان في تعريف البيئة .ويرى بعض الفقهاء أن مفهوم البيئة يشمل العناصر الطبيعية والتي تتضمن المحيط الأرضي والمائي والهوائي، وعلى نحو مفصل كافة المجالات التي تحيط بالإنسان وتتمثل في الماء والهواء والتربة والبحار والمحيطات والنباتات والحيوانات وتفاعلاتها الكلية وظواهرها مثل المناخ وتوزيعاته الجغرافية، كما تشمل الثروات الطبيعية المتجددة كالزراعة والمصايد والغابات وغير المتجددة كالمعادن والبترول، وهي العناصر الطبيعية التي لا دخل للإنسان في وجودها، بل هي سابقة في وجودها على وجود الإنسان. والعناصر المشيدة التي صنعها الإنسان ويشمل العوامل الاجتماعية حيث تبرز مجموعة النظم الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية والإدارية التي وضعها الإنسان لينظم بها حياته ويدير من خلالها نشاطه وعلاقاته، كما تتضمن أيضا الأدوات والوسائل التي ابتكرها الإنسان للسيطرة على الطبيعة وكل ما أنشأه في الوسط الحيوي من مدن وطرق ومصانع ومطارات ومواصلات وغيرها من كافة أنشطة الإنسان في البيئة. أما البعض الآخر من الفقهاء يقصرها على البيئة الطبيعية فقط. [1]

وفي الواقع فإن مصطلح البيئة يقصد به كل مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الإنسان مؤثرا ومتأثرا بإعتباره واحدا من مكونات هذه البيئة يتفاعل معها وتتفاعل معه بشكل يكون العيش معه مريحا بكل أبعاده المختلفة فيكون هدف النظام البيئي هو تحسين نوعية الحياة

1)- نور الدين الهنداوي، **الحماية الجنائية للبيئة**. مطبعة الإشعاع .القاهرة. 1985 .ص ص 231-236.

لتحسين نوعية الفرد لتحقيق نوعية حياة أمثل وذلك لتكامل جميع العناصر والمكونات المختلفة للبيئة بقدر مشترك ومتعادل في قالب من التوازن للنظام البيئي الشامل والمتكامل . إذا فالدراسات البيئية ليست فقط مزيجا من الدراسات الجغرافية والبيولوجية والتاريخية والإجتماعية، ولكنها أداة في تقدم اتجاه وسلوك العقل لتغيير مصلحة أو منفعة البيئة ككل بصفة عامة وشاملة .وحماية البيئة قيمة من قيم المجتمع التي تسعى النظم القانونية بصفة عامة لتأكيدها ويجب على المشرع إدراك أن هذه القيمة هي قيمة مركبة تتداخل فيها عناصر مختلفة، فالبيئة قيمة مركبة الصفات والمجالات وليست كأي قيمة بسيطة يتدخل القانون لحمايتها مثل حماية الملكية وعلى كل حال فإن هذه العناصر المختلفة تتضافر جميعا للوصول إلى تكوين البيئة كقيمة من القيم التي يسعى النظام القانوني للحفاظ عليه.

ب_ مفهوم البيئة اصطلاحا:

البيئة لفظة شاع استخدامها في السنوات الأخيرة، ورغم ذلك ما يزال المفهوم الدقيق لها غامضا عند الكثيرين، لاسيما وأنه ليس هناك تعريف واحد محدد يبين ماهية البيئة، فقد تعددت وتنوعت تعريفات مفهوم البيئة كسائر المفاهيم الأخرى التي يحاول البشر تفسيرها . وقد أشار معجم العلوم الإجتماعية إلى مفهوم البيئة بأنها كل ما يثير سلوك الإنسان ويؤثر فيه [1] .بمعنى أن البيئة هي ذلك الإطار الذي يعيش عليه الإنسان ويتأثر بظروفه وينعكس

1) – :عصام الدين الحناوي، **التشريعات الخاصة بحماية البيئة**. الدار المصرية اللبنانية. لبنان. 1997 .ص 200.

ذلك على أحواله الصحية والنفسية والإجتماعية، وقد أكد علماء الإجتماع على أهمية دراسة الظروف والحوادث الخارجة عن الإنسان سواء كانت إجتماعية، ثقافية، فيزيقية. فقد لوحظ أن هناك عددا من العلماء مزج مابين فكرتي البيئة والوراثة لشرح السلوك الإنساني ومنهم من بالغ في بيان أثر البيئة الجغرافية في تشكيل حياة الفرد والمجتمع مثل أبقراط وأرسطو في كتاباتهم عن السياسة وعن النفس وابن خلدون في مقدمته و**منتسكيو** في "روح القوانين " ويعرف الدكتور "**ألبي**" البيئة أنها "العوامل الطبيعية والكيميائية المحيطة بالكائن الحي . [1]" ونلاحظ أن هذا التعريف قد ركز على الجانب الفيزيقي الطبيعي للبيئة والتي يقصد بها العوامل الطبيعية مثل الماء(مياه البحار، الأنهار.....) والهواء، والطعام والأرض والفضلات، والمخلفات والطقس(الحرارة، الرياح، الأمطار...) والظواهر والكوارث البيئية(الرعد، الأعاصير، الحرائق....) والضوء والإشعاع والضوضاء وكذلك المباني من حيث المساحة والتهوية.... إضافة إلى البيئة الحيوية من الكائنات الحية(النباتات والحيوانات.(وفي المقابل نجد أن هناك جملة من التعريفات التي ركزت على الجانب الإجتماعي للبيئة فقط مثل تعريف **د. آلان بومبارت** الذي جاء فيه" أن البيئة كل ما يثير سلوك الفرد أو الجماعة ويؤثر فيها "، ويقصد بذلك البيئة النفسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية والتي تشمل العلاقات بين أفراد المجتمع والعادات والتقاليد والمعتقدات السائدة في المجتمع .

1)- :ابراهيم مدكور، **معجم العلوم الإجتماعية**. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر .1975 .ص 103.

والخدمات المتوفرة وكذلك القوانين والحالة الأمنية وتشمل كذلك كل ما يؤثر في الحالة النفسية للفرد .وهنالك من يعرف البيئة حسب الوظيفة التي تؤديها بأنها "الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر[1] . "فالكائن البشري لا يكتب له البقاء بمعزل عن عناصر الطبيعة التي تمده بأسباب البقاء، ولا يمكن أن يستغني عن الحياة الإجتماعية التي يمارس فيها ألوان النشاط الإقتصادي والثقافي والإجتماعي لإشباع حاجاته الأولية البيولوجية وحاجاته الإنسانية أو الثانوية المكتسبة مكونا بذلك حضارة إنسانية تضم كل هذه النماذج من النشاطات والتفاعلات القائمة مع الطبيعة ومع المجتمع .

وفي عام 1972 انعقد بمدينة ستوكهولم مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية والذي استطاع أن يضفي للفظة البيئة معنى يتسم بالشمولية والحداثة والذي عرف البيئة بأنها "رصيد الموارد المادية والإجتماعية المتاحة في وقت ما ومكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته". بمعنى آخر هي الإطار العام الذي يحيا فيه الإنسان مع غيره من الكائنات الحية وهي كافة العوامل الجغرافية (الطبيعية) والعوامل الإجتماعية والثقافية والإنسانية التي تؤثر على أفراد وجماعات المجتمع .فمن خلال هذا المفهوم العام والشامل للبيئة يمكن أن نميز بين نوعين من البيئة هما:

1)- عدلي كامل فرج، **النظام البيئي**. المكتب الجامعي الحديث. مصر. 1998 .ص 88

1- **البيئة الطبيعية:** ويقصد بها "كل ما يحيط بالإنسان من عناصر أو معطيات حية أو غير حية وليس للإنسان أي دخل في وجودها مثل الصخور وموارد المياه وعناصر المناخ والتربة والنباتات والحيوانات وغيرها، وهي عناصر أو معطيات وإن كانت تبدو في ظاهرها منفصلة عن بعضها البعض إلا أنها ليست كذلك في واقعها الوظيفي إذ تعمل عناصر البيئة الطبيعية وفق حركة ذاتية من ناحية، وحركة توافقية مع بعضها البعض من ناحية أخرى وفق نظام معين غاية في الدقة والإنسجام تحكمه النواميس الإلهية الكونية نطلق عليها النظام الإيكولوجي الطبيعي .وإذا ما لاحظنا البيئة الطبيعية من حيث سماتها وخصائصها على المستوى العالمي نجد أنها تختلف من منطقة لأخرى تبعا لإختلاف خصائص عناصرها، فإذا ما أخذنا التضاريس كمعيار للتصنيف البيئي نستطيع أن نميز بين البيئات المرتفعة(الجبال والهضاب (وبين البيئات السهلية المنخفضة(السهول والوديان والأحواض (ومما يجدر ذكره أن هذه البيئة الطبيعية هي ميراث الأجيال اللاحقة ومن ثم فإن صيانتها والمحافظة على مواردها يعتبر أمرا ضروريا حتى تواصل دورها في إعالة الحياة دون مشكلات [1] .

2- البيئة **المشيدة الحضارية:** ويقصد بها كل ما أضافه الإنسان من عناصر أو معطيات بيئية تمثل نتاج تفاعله واستغلاله لموارد بيئته الطبيعية ومن أمثلتها العمران

1)- السيد عبد العاطي، **الإنسان والبيئة**. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. 1986 .ص 69.

وطرق النقل والمواصلات والمصانع.... وتتباين البيئة المشيدة تبعا لإختلاف درجة التحضر البشري من ناحية ونمط الكثافة السكانية من ناحية أخرى. فإذا ما أخذنا المستوى الحضاري والتقني نستطيع أن نميز بين: بيئات متحضرة متقدمة يملك الإنسان فيها قدرة علمية وتقنية عالية الكفاءة تمكنها من استغلال موارد البيئة بما يحقق طموحاته ورغباته وأخرى نامية أو متخلفة الإنسان فيها ذو قدرات علمية محدودة وتقنية بدائية تقلل من قدرته على استغلال موارد بيئته و إذا ما أخذنا الكثافة السكانية كمعيار للتمييز بين البيئات المشيدة فإننا نستطيع أن نميز بين البيئات المكتظة وبين البيئات قليلة السكان .ويلاحظ أن البيئة المشيدة التي ترتبط أساسا بالإنسان تتصف بالديناميكية والتغيير المستمر بعكس البيئة الطبيعية التي تتسم بالثبات النسبي والتغير البطيء جدا، ومن ثم فإن خصائص البيئات المشيدة تتغير من وقت لآخر وبشكل سريع أحيانا تبعا للتغير والتطور العلمي والتقني الذي يحققه الإنسان .

ويتفرع عن البيئة البشرية بيئتان:

أ)_ **البيئة الاجتماعية:** ويقصد بها ذلك الجزء من البيئة الشاملة الذي يتكون من الأفراد والجماعات الإجتماعية في تفاعلهم وكذلك التوقعات الإجتماعية وأنماط التنظيم الإجتماعي، وجميع مظاهر المجتمع الأخرى، وبوجه عام تتضمن البيئة الإجتماعية الوسط الذي ينشأ فيه الفرد ويحدد شخصيته وسلوكياته واتجاهاته والقيم التي يؤمن بها .

ب)_ **البيئة الثقافية:** هي جزء من البيئة الإجتماعية، والثقافة هي انجازات الإنسان الذي استطاع أن يخلق بيئة مغايرة للبيئة الطبيعية في محاولته الدائمة للسيطرة عليها، وخلق الظروف الملائمة لوجوده واستمراره وهذه البيئة المصنوعة هي البيئة الثقافية وتشمل المعرفة والعقائد والفن والقانون والأخلاق والعرف وكل العادات التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع[1]

1)- جمال شحاتة، **الخدمة الإجتماعية وحماية البيئة**. دار النهضة العربية. القاهرة. 1987 .ص 105.

المطلب الثاني: أهداف السياسة العامة للبيئة:

تهدف السياسة العامة البيئية إلى تحقيق النقاط التالية :

1) حماية وحفظ صحة وحياة الإنسان، و هي التزام وواجب أخلاقي من المفروض أن يؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل من قبل المجتمع والدولة .
2) حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء، والتي تعتبر جزء رئيسي في النظام البيئي وكذا كأساس للتواجد والمعيشة للإنسان والحيوان والنبات، ولمتطلبات الاستثمار المتنوعة للمجتمع الإنساني .
3) تحجيم الممارسات والأنشطة التي تؤدي إلى تدهور موارد البيئة أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث وتحقيق آثاره قدر الإمكان.
4) استعادة الوضع الأمثل لمكونات البيئة الهامة وخصائصها الفيزيائية والكيميائية والحيوية بما يكفل قدراتها الاستيعابية والإنتاجية.
5) مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة، وتقييم الآثار البيئية في مختلف المشاريع الاقتصادية الخاصة.
6) إن الدور الذي يجب على السياسة العامة البيئية أن تلعبه مرتبط بالثقافة البيئية، ففي الوقت الذي تطمح فيه السياسة الإدارية البيئية لحل مشاكل البيئة باستخدام آليات

تقنية ، تسعى الثقافة البيئية بالتوازي إلى إحداث تغييرات في طرق التفكير والسلوك البيئي عند الإنسان، بحيث يتصرف كل فرد كأنه صاحب القرار.[1]

1)- سليمة بوعزيز، **السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**،مذكرة تخرج ماستر، 2015جامعة أم البواقي،ص: 17.

المطلب الثالث: أدوات السياسية العامة للبيئة:

من بين الأدوات الأكثر فعالية المعتمدة في السياسة العامة البيئية يمكن تحديدها فيما يلي:

1) **الأدوات المؤسسية والتشريعية:** تشمل مجمل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئية وما يتبعها من مؤسسات وهياكل تنفيذية، ويأتي في مقدمتها قانون حماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة مؤهلة لتنفيذ القانون. وبالرغم من وجود قوانين ومؤسسات حماية البيئة في العديد من البلدان، إلا أن هذه القوانين تعاني من الشمولية وعدم الوضوح كما تعاني المؤسسات من ضعف وعدم الفاعلية .
2) **الأدوات المالية:** وهي في صيغة ضرائب وحوافز، فالضرائب هي تدابير رادعة تهدف إلى التحكم بأنماط الإنتاج، والاستهلاك، وأساليب الحياة لتفادي التدهور البيئي. أما الحوافز فهي تدابير تشجيعية بواسطة الدعم المالي والتسهيلات الضريبية بهدف تدعيم أنماط الإنتاج والاستهلاك والتنمية البديلة المحافظة على البيئة.
3) **الأدوات التعليمية والتثقيفية:** تشمل البرامج التليفزيونية والإذاعية، برامج الانترنت، المحاضرات العامة والندوات التي تهدف إلى توعية الجمهور بضرورة الاهتمام بسلامة ونظافة البيئة، وتغيير الأنماط الاستهلاكية المضرة بالبيئة والاهتمام وإعادة الاستخدام، وكذلك تعريف المستهلك بالتدوير وبمصادر التلوث في السلع المصنعة والموارد الغذائية وكيفية التعامل معها. وتقع مسؤولية القيام بهذا الدور على عاتق

المؤسسات التعليمية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية كجماعات حماية البيئة والتجمعات الشبابية وجمعيات حماية المستهلك.[1]

1)- نفس المرجع ،ص:19.

المبحث الثاني: القضايا العامة في ماهية التنمية المستدامة

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة

هناك جملة من التعارف لعلماء ومنظمات دولية خاصة بالتنمية المستدامة ومن أهمها:

تعريف هيئة ترونتلاند العالمية للبيئة والتنمية المستدامة سنة 1978" :التنمية المستدامة هي التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تغطية احتياجاتها".

اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية المستدامة سنة 1983":التنمية المستدامة عبارة عن نمط من أنماط استخدام الموارد المتاحة بهدف تلبية الحاجات البشرية مع الحفاظ في نفس الوقت على البيئة وبحيث تكون الاستجابة لهذه الحاجات ليس من أجل الحاضر أو المستقبل القريب فقط بل من أجل المستقبل بجميع أبعاده".

الإتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية عرف في تقريره التنمية المستدامة بأنها :إمكانيات النظام الذي "السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الذي يحتضن الحياة.

ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بـ: "عملية تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمر عبر الزمن[1]."

وكتعريف إجرائي للتنمية المستدامة :هي العملية التي يتم بواسطتها استغلال الموارد المتاحة في الدولة من أجل تحقيق التنمية وتحسين الظروف المعيشية للأفراد وتلبية حاجاتهم مع مراعاة الجوانب البيئية وضمان حق الأجيال القادمة في تلك الموارد.

[1])– بوزيد سايح ، "**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**" مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2013 ،ص ص: 77. 78.

المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنمية المستدامة:

1. خصائص التنمية:

التنمية المستدامة ذات صبغة عالمية للحد من الفوارق بين الشمال والجنوب وخلق التوازن بين النمو الديمغرافي و التنمية الاقتصادية .

- تعمل على الحفاظ على الأنظمة البيئية والموارد المتوفرة والانتفاع بها حاليا ومستقبل.
- مراعاة المساواة وضمان حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية وبيئة نظيفة .
- عملية متعددة ومترابطة الأبعاد تقوم على أساس التخطيط والتنسيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتنمية البيئية من جهة أخرى .
- التنمية المستدامة موجهة للحد من الفقر العالمي رفع الدخل وتجديد وصيانة الموارد .

التنمية المستدامة تعمل على تعزيز الثقافة والإبقاء على الحضارات على مستوى كافة المجتمعات.

2. أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال محتواها إلى تحقيق مجموعة الأهداف نذكر منها ما يلي :

أ- الأهداف البيئية:

- وضع برامج وسياسات تنموية استصلاح الأراضي والغابات، ومنع التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية من خلال وضع اللوائح والقوانين الضابطة والمنظمة للنشاط الإنساني و تطبيق الاتفاقيات الإقليمية والدولية النامية لحماية البيئة والتنوع الحيوي.
- تعزيز الحس البيئي والمسؤولية الاجتماعية في استخدام التكنولوجيا النظيفة وزيادة توعية الجمهور بنظافة البيئة.

ب . الأهداف الاجتماعية:

- تهدف التنمية المستدامة لخفض نسبة الفقر والبطالة والسعي لرفع دخل الفرد بغية تحقيق الرفاه الاجتماعي .
- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال التخطيط في توزيع السكان بين الأرياف قامة ومشاريع تراعي خصوصية المناطق من أجل دفع المدينة من أجل تقريب الخدمة من المواطن ودفع وتيرة التنمية.
- فتح المجال لكافة أطراف المجتمع خاصة للشباب والمرأة في المشاركة في اتخاذ القرار وصياغة برامج ومشاريع التنمية المستدامة .
- تسعى التنمية المستدامة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة لمساندة الأفراد في مواكبة التطورات التكنولوجية في تحسين مستوى التعليم وبالتالي كيفية استعمالها في النشاط الإنساني لتحسين نوعية الحياة وحماية البيئة.
- تهدف التنمية المستدامة إلى وفرض معايير للهواء والمياه لحماية الصحة البشرية من خلال الاتفاقيات الدولية لكافة شعوب العالم[1] .

1)- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: دار الصفاء للنشر ،2010، ص: 30.

الأهداف الاقتصادية:

- زيادة الدخل الوطني من أهم أهداف التنمية المستدامة من خلال زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة،وذلك متوقف على إمكانيات الدولة.
- تسعى التنمية المستدامة إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال تنظيم الزيادة السكانية وبذلك القدرة على توفير الحاجات الأساسية لهم.
- تقليص التفاوت في المداخيل والثروات خاصة في الدول النامية التي تتميز غالبية سكانها بنسبة ضئيلة من الثروات في حين تمتلك فئات قليلة الجزء الأكبر من الثروة.
- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية في النشاطات الاقتصادية والمشاريع التنموية من أجل عدم استنزافها وضمان حق الأجيال الحالية والمستقبلية[1].

1)- نفس المرجع، ص31.

الفصل الثاني

دور آليات السياسية العامة في حماية البيئة وتحريك عجلة التنمية المستدامة بالجزائر

تمهيد:

البيئة هي المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات، ونتيجة للقضايا البيئية التي أفرزها النصف الثاني من القرن الماضي، والتي في مقدمتها التلوث والتدهور البيئي، التغير المناخي، تأكل طبقة الأوزون، ونقص المساحات الخضراء والأمطار الحمضية، وفقدان التنوع البيولوجي واتساع نطاق التصحر...، وما إلى ذلك من المشاكل البيئية، أدى إلى إعادة النظر في العلاقة بين الاقتصاد والبيئة، أو متطلبات التنمية الاقتصادية واعتبارات المحافظة على البيئة .هذا ما أدى بضرورة حماية البيئة من خلال مراعاة الأنشطة الاقتصادية للأهداف البيئية، عن ولادة فرعا جديدا من فروع العلوم الاقتصادية أطلق عليه علم الاقتصاد البيئي الذي يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت الشغل الشاغل لكافة دول العالم بصرف النظر عن فلسفتها التنموية وأسلوب إدارة اقتصادية الوطنية.

الفصل الثاني: دور آليات السياسية العامة في حماية البيئة وتحريك عجلة التنمية المستدامة بالجزائر

المبحث الأول: البيئة في الجزائر والمحيط العمراني في الجزائر

المطلب الأول: البيئة في الجزائر

تحتل الجزائر مساحة شاسعة وفرة لها الإمكانيات والموارد اللازمة لتنمية وفي نفس الوقت وضعتها أمام تحدي كيفية الاستغلال والتحكم فيها بطريقة رشيدة وعقلانية دون إلحاق الضرر بها من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

تمتلك الجزائر العديد من المقومات الإقليمية والسكانية التي قد تمكنا من تحقيق التنمية المستدامة إذا ما تمكنت من الحفاظ عليها وأحسنت استغلالها بما يضمن حق الأجيال القادمة ويلبي المطالب الحالية[1].

1)- مليكة بوضياف، **إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستديمة في الجزائر**،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2006 ،ص:100.

أولا: خصائص الإقليم في الجزائر:

تعتبر الجزائر أكبر بلد إفريقي بمساحة 2381740 كلم ، تقع في الجنوب الغربي للبحر الأبيض المتوسط، تتوفر الجزائر على واجهة ساحلية تمتد على مسافة 1200 كلم، وينقسم الإقليم الجغرافي إلى :

1. التل: مساحتها 4%من الإقليم الكلي أي ما يقارب 000.130.12هكتار، عبارة عن شريط يمتد من 80الى190 كلم عرضا و1200 طوال، بها تضاريس وسهول ساحلية وأخرى داخلية صالحة للزراعة لنوعيتها الجيدة ووفرة مياهها. و تسجل اكبر نسبة تساقط للأمطار في هذه المنطقة، حوالي 58 ، وتشمل: 57 95 %من إجمالي التساقط الوطني، وتشمل:

❖ السواحل الجزائرية: تمتد على شريط طوله 1200 كلم وهي سواحل في أغلبها صخرية.

❖ السلاسل الجبلية : سلسلة الأطلس التلي هي سلسلة محاذية للساحل، جبالها متصلة ومتماسكة، تتميز بغطاء نباتي كثيف ومناخ ذو طابع متوسطي، يتخلله مناخ قاري أحيانا .

2. الهضاب العليا: تتربع على 9 % من مساحة البلاد. وهي عبارة عن شريط محصور بين سلسلة الأطلس التلي شمال، وسلسلة جبال الأطلس الصحراوي جنوبا . تحتل

2/3 أي 5 ملايين هكتار من الأراضي الفلاحة يسودها مناخ قاري بارد شتاء وحار صيفا تتراوح كمية الأمطار 400 مم شمال 59إلى 200 مم جنوبا.

3. المجموعة الصحراوية: تمثل 87 %من مساحة الجزائر. منطقة جرداء يشكل العرق العربي الكبير والعرق الشرقي الكبير أكبر امتداد صحراوي للكثبان الرملية، أهم الواحات تقع في أقصى الجنوب. أكبر مرتفع صحراوي في الهقار ارتفاعه حوالي 3000م وكمية الأمطار فيها تزيد عن 100 مم سنويا.[1]

1)- **مجلة البيئة والتنمية في العال**م 2003، مجلد خاص العددان53/52(2003)، ص ص :23،22.

المطلب الثاني: الخصائص السكانية في الجزائر:

تتميز الجزائر بتعداد سكاني ضخم، حيث تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر من 5 مرات مابين عامي 2002 . 2010 من 30مليون إلى أكثر من 7.35مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 3.0 %سنويا ويتوقع أن يصل إلى 42 مليون نسمة مع حلول 61 . حيث تم تسجيل 7.38 مليون نسمة في جانفي 2014 و5.39 مليون نسمة في جانفي2015.

أغلب سكان الجزائر متمركزون في الجزء الشمالي للبلاد حيث تجمع المنطقة التلية لوحدها أكثر من ثلثي 2/3السكان مع أن مساحتها لا تبلغ سوى 4 % من الإقليم ، مقابل 9 %في الهضاب العليا والتي تأوي 5.26 من مجموعة سكان البلاد، مقابل نسبة ضئيلة في مناطق الجنوب التي تبلغ مساحتها87 %من الإقليم, مما يتسبب في خلق ضغوط وتهديدات على التوازن البيئي على السهول الداخلية.[1]

1) – سليمة بوعزيز ،**مرجع سابق** ص :31

جدول يوضح تطور الكثافة السكانية في الجزائر:[1]

السنة	ذكور	إناث	المجموع
2007	17225	16871	34096
2008	17493	17098	34591
2009	17846	174022	35268
2010	18205	17773	35978
2011	18576	18138	36717

1)- سليمة بوعزيز ،**مرجع سابق** ص :31

المبحث الثاني: المشكلات البيئية في الجزائر وأسباب تدهور البيئة ومؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: المشكلات البيئية في الجزائر وأسباب تدهور البيئة:

سعت الجزائر لإعادة الاعتبار للبيئة وحل المشاكل الاقتصادية لتدارك الآثار السلبية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمعرفة هذا المسعى لابدّ من العودة إلى سياسة الدولة الجزائرية بخصوص حماية البيئة.

إن الوقوف على أهمية هذه الحماية يستدعي منا الأمر في هذه الدراسة التطرق وتحديد المفاهيم المتعلقة بالتلوث البيئي كأبرز مشكلة بيئية في الجزائر،كما يجرنا إلى تسليط الضوء على التطور التشريعي و المؤسساتي لقطاع البيئة في الجزائر،و قصد الإلمام بهذه الجوانب يتطلب أولا تحديد المفاهيم المتعلقة بالبيئة وتحديد عناصرها ومشكلاتها .[1]تتعرض البيئة الجزائرية كبقية دول العالم إلى تدهور في عناصرها المختلفة وذلك من حيث الظروف المناخية ، محدودية الموارد الطبيعية ، التوازن الهش في الأنظمة البيئية وتتمثل أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر ، التلوث: يعد التلوث من أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها الجزائر،ويعرف التلوث بشكل عام هو الطارئ أو الأمر الغير مناسب الذي أدخل على التركيبة الطبيعية أو الكيميائية الفيزيائية والبيولوجية للمياه والهواء والتربة الذي يؤدي إلى

1) سليمة بوعزيز، **السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية**، مرجع سابق، ص: 30.

تغيير أو فساد في نوعية تلك العناصر مما يلحق الضرر بحياة الإنسان أو مجمل الكائنات الحية ويتلف الموارد الطبيعية.

وسنتطرق إلى أنواع وأثار التلوث البيئي في الجزائر:

1. تلوث الهواء:

عرفت الجزائر في السنوات الماضية تلوثا هوائيا يرجع لمجموعة من مصادر أهمها الناتج عن وسائل النقل والمصانع :

أ . التلوث الناجم عن وسائل النقل:

اتساع استعمال وسائل النقل أدى إلى تركز الرصاص في الجو وحسب تقرير منظمة الصحة العالمية 1985 فإن عدد السيارات التي تجاوزت مدة سيرها 20 سنة تمثل 80 %من حظيرة السيارات. مما يؤدي إلى نسبة عالية من الغازات السامة التي تدعو إلى رداءة محركات السيارات ونوع البنزين الذي يحتوي على كمية كبيرة من الرصاص .

ب . التلوث الصناعي:

تعد المصانع المتسبب الرئيسي في هذا النوع من التلوث ، حيث تقوم مصانع الاسمنت ببعث 4596 طن سنويا من أكسيد الازوت و12000طن من أكسيد الكربون و10200طن من أكسيد الكبريت. ورغم محاولات الدولة لتقليل من إنبعاثات الإسمنت من

خلال فرض شبكات لإزالة الغبار إلا أنها في أغلب الأحيان معطلة نتيجة عدم الصيانة، وحسب تقرير حول مستقبل البيئة في الجزائر سنة 2000 أن تلوث الهواء يسبب أمراض تنفسية بالنسبة للسكان عموما 353600 حالة سلطان الرئة ألكبر من 30 سنة 1522 حالة مرض الربو بالنسبة للسكان عموما.

2. تلوث الماء:

حسب إحصاءات الديوان الوطني الجزائري للإحصاء لسنة 2000 تشير أن هناك 2805حالة تيفوئيد وفي سنة 2002 هناك 3218 حالة لكل 10000 ساكن .وقد نجم عن النمو السكان المدن وأنشطتها المتعددة، الاستغلال المفرط للمياه الجوفية وتلوثها وكذا الارتفاع الكبير في نسبة المياه المستعملة، وقد سجل أن 2/1 من المياه الموزعة من القنوات تتسرب نتيجة لقدم وعطب القنوات وتدهور السدود .والجزائر التي يشكل 200/1 من سكان العالم يتوفر فيها إلى 75 لتر في اليوم في حين المعايير الدولية قدرته بـ 135 لتر للفرد الواحد في اليوم.[1]

1)- سليمة بوعزيز ، **السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية**، مرجع سابق، ص: 31.

3- تلوث التربة:

تلوث التربة في الجزائر راجع لعدة أسباب أهمها:

أ . انتشار النفايات الصلبة: للنفايات:

للنفايات تعريف قانوني من وجهة النظر البيئية فحسب القانون رقم 83 .03 المؤرخ في 8 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة : "النفايات هي كل ما تخلفه عملية الإنتاج أو التحويل أو الاستعمال وكل مادة أو منتج أو بصفة عامة كل شيء منقول يهمل أو يتخلى عنه صاحبه" وتقدر نسبة إنتاج النفايات ب 5.0 كلغم للإنسان في اليوم الواحد، وبلغت في العاصمة 75.0 كلغ لشخص في اليوم الواحد. وقدرت النفايات العادية في الجزائر 70 ،%24 %نفايات معدية، 8.4 % نفايات سامة، 2.1 %نفايات خاصة أي بمجموع يقدر 125000 طن.

ب . الكثافة السكانية المفرطة:

يعد التزايد السكاني أهم أسباب تفاقم مشكل التلوث في الجزائر حيث تضاعف عدد السكان في الجزائر أكثر 5 مرات مابين عامي 2002 . 2010 من حوالي 30 مليون إلى أكثر من 7.35 مليون نسمة بزيادة تفوق 3.0 % سنويا حيث يتوقع أن يصل حوالي 42 مليون والذي ساهم في تدهور الخدمات والمرافق الأساسية وله تأثير كبير

على 70 نسمة مع حلول 2020 .الموارد الطبيعية من المخلفات السكان الذين يتمركز3/2 في الساحل مما أدى إلى التوسع على حساب المساحات الخضراء.

جـ . التصحر:

تعاني الأراضي الزراعية في الجزائر من سوء إدارتها مما تسبب في تعريتها وبالتالي خسائر في التربة والملوحة والتحول الحضري نتيجة الانجراف المائي والذي تحدثه السيول بنسبة %)83المنطقة الغربية 47 %المنطقة الوسطى 27 %المنطقة الشرقية 26)%أما عن الانجراف الهوائي الناتج عن الرياح يحتمل أن تتصحر حوالي 500 ألف هكتار من الراضي السهبية و7ماليين هكتار مهددة بالتصحر وقدر هذا التدهور وفقا ألسبابه الكيميائية ب8406 ألف هكتار 71بسبب انجراف التربة بالماء والهواء بـ 3858 ألف هكتار.[1]

1)- سليمة بوعزيز ، **السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية**، مرجع سابق، ص: 33.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر:

مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبح حتمية المنفذ، منها من أجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسيا واقتصاديا، كون أن ثرواتنا المستغلة غير متجددة وجب تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة، لتلبية حاجات الحالية للمواطنين وضمان عدم المساس بنصيب الأجيال القادمة.

- **المؤشرات الاقتصادية:** تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهم المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، على اعتبار أن عملية التنمية تعنى بصورة مباشرة بالمجال الاقتصادي في البداية، كما أن ، وتتمثل إجمالا بـ:

أولا : المستدامة تتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة من الإمكانات البشرية الاقتصادية: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعد المؤشر من المؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا، إلا أنه يعتبر عنصرا مهما لتبيان نوعية الحياة ومستوى الكفاءة الفردية .وتوضح البيانات المتعلقة بنصيب الفرد الجزائري، من الناتج المحلي الإجمالي إلى انه شهد ارتفاعا من 5063دولار عام 1999 إلى 6090 دولار عام 2001 ،وكشف البنك الدولي عن ارتفاع نصيب الدخل القومي الجزائري إلى 5290

دولار خلال عام 2013 بعد أن كان 4970 دولار عام 2012 ،وكان النصيب من الدخل القومي خلال عام 2012 قد سجل 4970 دولار مقابل 4460 لعام 2011.

جدول يوضح: متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار للفترة ما بين 2006 إلى 2013.

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006
5290	4940	4460	4518	3920	4958	3965	3501

المصدر: يومية الرائد، " متوسط دخل الفرد الجزائري يرتقي إلى 5290 دولار"، 2 ماي 2015 .

المبحث الثالث: حوكمة السياسات البيئية

المطلب الأول: آليات تفعيل دور القطاع الخاص والعام في التنمية المستدامة والمحافظة على البينة:

حتى يتم تعزيز دور المجتمع المدني، وجب ت عزيز وتوطيد علاقته بالدولة والقطاع الخاص، هذان الأخيران اللذان يعدان طرفان أساسيان إلى جانب المجتمع المدني في تحقيق التنمية

المستدامة للدولة، ومن بين أهم آليات تفعيل العلاقة بين الثالوث نذكر:

1. **تعزيز مقومات الحوكمة** :والعمل على الأخذ بها، مما يسمح بتحسين العلاقة بين القطاعات الثلاث، ما يؤدي بدوره إلى تحقيق تنمية ملموسة وفعالة.

2. **انتهاج أساليب الحكومة الإلكترونية** :يشكل الانترنيت اليوم عنصرا مركزيا في البنى التحتية لمجتمع المعلومات، فلقد تطورت من مجرد مجال للبحوث والدراسات الأكاديمية لتصبح مرفقا عالميا للجمهور العام، فهي اليوم وسيلة عالمية مهمة للاتصالات.

ولقد لقيت فكرة الحكومة الإلكترونية استحسانا كبيرا، ورأت فيها العديد من الحكومات فرصة لتجسيد التغير، بربط المواطن بمختلف أجهزة الحكومة، وكذا توطيد العلاقة مع الفاعلين الآخرين القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع الم دني، فالتشابك باعتباره شكلا

تنظيميا جديدا يقرب الفاعلين، ويرفع مستوى التبادل ويزيد من شفافية الأعمال، كل هذا يدفع .باتجاه اعتماد مشروع الحكومة الإلكترونية.

3. **ترسيخ الديمقراطية** : يجمع الكثير من الباحثين على أن الديمقراطية هي عملية تحول تدريجي مستمر ومتواص ل وليست مفهوما مجردا أو جاهزا يمكن استيراده وتطبيقه داخل أي مجتمع، كما أنها ليست نظاما يولد منذ البداية مكتملا، بل هي عبارة عن مشروع وضع لتحسين وتطوير الحياة الاجتماعية، قابل للنقد والمراجعة والتصحيح، وهذا في حد ذاته من صميم الديمقراطية نفسها[1].

وعليه يمكن تعريف الديمقراطية على أنها وسيلة للإصلاح وأداة من أجل تغيير الأوضاع وفتح المجال أمام الحلول من مختلف الجهات، تعتمد عليها الدول لتنظيم الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

4. **سن القوانين والتشريعات** :التي تحكم العلاقة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، حيث أن كل فاعل يقوم بدوره في حدود مرسومة له، لكن هذا لا يمنع من وجود تكامل بين هذه الأدوار.

5. **اعتماد مبدأ تقاسم المعلومات** : حيث أن مبدأ تقاسم المعلومات بين القطاعات الثلاثة :القطاع الأول والقطاع الثاني والقطاع الثالث، من شأنه ترشيد اتخاذ القرارات السليمة

1)- منى هرموش، **دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة** ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، إشراف : صالح زياني، جامعة باتنة، 2010. ص : 126.

وتحقيق التغير وتحسين نوعية الأداء، إلا أنه هناك بعض السلبيات التي تتجسد في السلوكات البشرية الناتجة عن التقاسم أو التشارك في المعلومات والمعرفة، المتمثلة في المخاوف النفسية حول زوال وفقدان المعلومة والخبرة عند تسرب معارفهم وخبراتهم للآخرين لذا وجب التخلص من هذا السلوك السلبي الذي يعيق العلاقة بين القطاعات الثلاثة خاصة وأن المعلومة هي أساس عمليات اتخاذ القرارات.

6. **العمل على تشجيع الحوار الإيجابي** : لتعزيز الثقة المتبادلة حتى تصبح منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص أو شبكات جهازا استشاريا للقضايا الإنمائية ويمكن تعزيز الثقة من خلال:

– حث الحكومات على عدم التمييز والت حيز، وعلى تطبيق المعايير نفسها للتعامل مع جميع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص.

– إشراك منظمات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في دراسة وصياغة السياسات والبرامج التنموية.

– زيادة تقدير الحكومة للمجتمع المدني والقطاع الخاص وتغيير الاتجاهات الحكومية السلبية نحوهما وتقليل العوائق التي تواجههما.

– تحويل وظائف ومهام كان يتم إعدادها بواسطة الحكومة إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص كأحد الوسائل لتضمين ومشاركة هذين القطاعين، ويمكن للحكومة أن تتعاقد

معهما على أداء بعض هذه الوظائف.

– زيادة تقدير المؤسسات الحكومية للأفكار والقضايا وطلبات الإصلاح التي تخدم قضايا وسياسات وبرامج التنمية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال بناء قنوات اتصال متبادلة ذات اتجاهين بين القطاعات الثلاثة.

7. **تشجيع وحماية الحرية الإعلامية** :وجعل وسائل الإعلام تغطي كل جوانب الحياة وهذا لجعل الميدان الإعلامي أكثر ديمقراطية.

8. **إيجاد منظومة قيمية** :تعكس ثقافة سياسية واعية ، تسهم في تحجيم الصراعات المختلفة المحتملة بين كل من القطاعات الثلاثة وتحد من استخدام العنف في ظل علاقة تنافسية سليمة غير صراعية.

إذا يمكن القول انه تم الطرق إلى أهم الطرق والأساليب والآليات التي من الممكن إتباعها من قبل تنظيمات المجتمع المدني لتفعيل أدائها ونشاطها كشروط أحيانا وتوصيات أحيانا أخرى، وهي أيضا مجموعة من الآليات التي يجب على الحكومات أن تأخذها للتغيير، والتي من واجبها أن تعمل على تحقيقيها بالتعاون مع القطا عات الأخرى جنبا إلى جنب في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.[1]

1)– منى هرموش، المرجع السابق، ص: 129.

المطلب الثاني:المجتمع المدني واليات تفعيل دوره في حماية البيئة من اجل تحريك عجلة التنمية المستدامة:

يعرف مركز الدراسات للوحدة العربية 1992 المجتمع المدني على أنه" :جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادين مختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرارات على مستوى الوطني والقومي، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا الاتجاهات أعضاء كل جماعة ومنها أعراض الإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية ."أوال: المجتمع المدني الجزائر ي: المجتمع المدني في الجزائر شهد العديد من التطورات، وهناك من يرجعه إلى عشرينات القرن العشرين، وهناك من ارجع ظهوره إلى نهاية الثمانينات في ظل التحول الديمقراطي حيث أعلنت التعددية السياسية في دستور 1989 ،إمكانية التعددية الجمعوية 206 والانفتاح السياسي، والسياسية وفتح المجال لحرية التعبير .وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن، حيث نصت المادة 39 من الدستور على حرية التعبير ونصت المادة 40 على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي. وبذلك فتح المجال للإصلاحات نحو الديمقراطية وما يترتب عليها من حرية الرأي، استقلالية التنظيمات وتشجيع الحركات الجمعوية على 207النشاط .أما دستور 1996 الذي جاء بتعديلات من أجل بناء مجتمع ديمقراطي تحترم فيه الحريات وهذا ما تم إثباته في تعديلات 2008 الذي أكد على الحق في إنشاء الأحزاب السياسية ومنع تأسيسها على أساس ديني، لغوي، عرقي، جنسي، مهني، جهوي .إن القانون الجديد للجمعيات رقم 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 التي يضمن حقوق الجمعيات الجزائرية التي تعد موافقة مسبقة من السلطات كافية لتأسيس الجمعيات و لم يعد تأسيس الجمعيات خاضعا إذن لنظام إشهاري

الذي يتمثل في إشعار بسيط يتأسس الجمعية لكنها باتت مشروطة بموافقة مسبقة من السلطات التي يفترض أن تسلم الجمعية إيصاال بالتسجيل يعتبر بمثابة موافقة أو تأخذ قرار يرفض التسجيل المادة 8 و إذا كان هذا التشريع الجديد يقتني ممارسة معمول بها في الإدارات على نطاق واسع فهو يعزز سلطة السلطات الإدارية التي يسمح بصمات تنظيم مستقبل و تعزية الجمعيات .ثانيا: واقع المجتمع المدني في الجزائر: التي تزال التجربة الجزائر في مجال البيئة والتنمية المستدامة فتية وتعاني العديد من المعوقات والمشاكل وخاصة بخصوص الإمكانيات المسخرة لهذه الجمعيات في القيام جابيا مع الملوثين في ظل بعملها، ومن يضمن أن تكون هذه الجمعيات شريكا سلبيا مع البيئة ضعف مواردها وضعف الدعم الحكومي لها .نما ضعف الكوادر و ومشكل التمويل ليس هو الأشكال الوحيد لعمل الجمعيات البيئية في الجزائر و المؤطرين لهذا النشاط إذا ما تم مقارنتها بالدول المتقدمة . كما أنه من الصعب تقييم عمل المجتمع المدني في ظل غياب سياسة إحصائية لحصيلة نشاط الجمعيات الفاعلة في مجال البيئة وحتى الوزارات المعنية التقدم المعلومات الكافية في مجال البيئة وحتى الوزارات المعنية التقدم المعلومات الكافية في الإطار. إضافة إلى ان تدهور الوضع المعيشي للمواطن جعل من الانشغال البيئي بعيدة كل البعد عن اهتماماته . وأهم أسباب ضعف المجتمع المدني في الجزائر على القيام بمهامه في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة ما يلي :غياب إطار قانوني يكفل حرية إنشاء الجمعيات الأحزاب وحرية العالم بعد الاستقلال والى غاية نهاية الثمانينات، سبب ضعف المجتمع المدني الجزائري، حيث أكد المخطط الوطني للعمال من ألجل البيئة في الجزائر التي يزال مهمش .وان غياب أي تنظيم في حماية البيئة يرجع إلى قوة تنظيمي وانضباطية والتخطيط المحكم للهداف

المراد تحقيقها وهذا ما يفتقد له المجتمع المدني في الجزائر .فالمجتمع المدني في الجزائر ذو توجه عام مهتم بكافة القضايا، و يفتقر لبرامج لحماية البيئية متخصصة لذلك بقيت أهدافه عامة ونشاطاتها ونتائجها غير ملموسة بسبب سوء التنظيم والتخطيط والسهر على تطبيق الأهداف وكذلك نقص الكفاءة إذ أن نشاطها ينحصر في الاحتفال بالأعياد الرسمية والوطنية منها والعالمية وليس بالمستوى المطلوب .

تعتبر الصعوبات المالية أهم الصعوبات المطروحة على الطالق و يبدو مظهرها الأساسي في عدم وجود مقر يمكن و يسهل للجمعيات عقد اجتماعاتها بصفة دورية لمناقشة المواضيع المختلفة التي قد تطرأ و السهر على تنفيذ برامجها المسطرة، إضافة إلى ذلك فهي بحاجة لتجهيز مكاتبها بوسائل الاتصال و العالم لتفعيل دورها في مجال التربية البيئية و كذا العالم البيئي و هذا راجع بشكل أساسي إلى نقص إعانات الدولة في هذا المجال و عدم انتظامها إن وجدت، كما أن المداخيل المحصلة من اشتراكات المحصلة من اشتراكات الأعضاء التي تكاد تذكر على الرغم من نص القوانين الداخلية، لذلك يمكن أن تلجأ الجمعيات البيئية إلى قبول التبرعات و الهبات الخارجية التي تكون من أصحاب الشركات والمصانع، و بالتالي فإن هذا الأمر سوف يؤثر على نشاطها القضائي وغير القضائي ويجعلها رهينة لإرادة هذه الشركات والمصانع .نقص الإمكانات والمعلومات وقلة الوسائل المتاحة .

عدم توفر التكوين الإداري لقيادتها والمنخرطين المكلفين بجمع المعلومات ومناقشة المسائل وتسطير الخطط والمشاريع وكيفية العمل على تنفيذها، وكذا غياب طرق التعامل مع الجمهور والجهة المستهدفة .

ضعف أو غياب التنسيق بين تنظيمات المجتمع ألجل توحيد الجهود بين التنظيمات والدولة من أجل الوصول إلى حماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة[1].

1) سليمة بوعزيز، **السياسات العامة البيئية و أثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص : 83، 84،.

المطلب الثالث: التخطيط البيئي كآلية لحماية البيئة للتجسيد العملي للتنمية المستدامة

يعد التخطيط البيئي أحد الآليات المعاصرة لتجسيد السياسة الوقائية لحماية البيئة، تأثر به السياسة البيئية الجزائرية مؤخرا، فأدرج ضمن أدوات تسيير وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة .إلا أن هذا الإدراك لم يأتي إلا بعد أن وصلت العلاقة بين البيئة والتنمية إلى مرحلة حرجة باتت عجلة التنمية مهددة بالتوقف بسبب النضوب المسارع لموارد البيئية .كما أن التخطيط البيئي قد رافقه ظهور مشكلات بيئية وتدهور للموارد الطبيعية، ومن أجل ذلك ارتأينا إلى دراسة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أولا، والمخطط البيئي المحلي ثانيا.

أولاً- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

يعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حسب ما صنفته المادة 63 من قانون رقم 68-26 من أدوات تهيئة الإقليم الذي يشمل كامل التراب الوطني ويترجم ويطور الترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة .وقد جاء هذا المخطط كما أوضحت المصادر لتدارك النقائص و إختالالت التي يعاني منها الإقليم والعمل على دعم الأنشطة الاقتصادية حسب موقعها والتحكم في نمو المدن وتنظيمها، وكذا عقلنة إستغلال الثروات الطبيعية بطريقة مستدامة لفائدة الأجيال الصاعدة وحسب المادة 19 من قانون ر قم 68-26 يتم إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من قبل الدولة أي الإدارة المركزية المكلفة بالتعمير والتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم .إلا أنه بعد إجراء معاينة ميدانية وجرد في هذا المجال تبين جليا أن الإقليم الجزائري يعاني من إختالالت كبرى وفوارق خطيرة بسبب وجود موارد طبيعية محدودة .كما أننا نعتقد أنه بالرغم من الأهمية الكبيرة لهذا المخطط البيئي الذي يمكن استنتاجه من الأهداف المراد تحقيقها في أفاق 2606 ،إلا أن الأمر يستلزم تكاليف الجهود الوطنية وبالأخص تفعيل دور الشراكة بالإضافة لرصد كم هائل من الإمكانيات المالية والمادية خاصة في ظل ركود وتماطل إنجاز المشاريع وحتى الآن لم يجسد أي مخطط وطني لتهيئة الإقليم على أرضي الواقع.[1]

1)- زايشي مريم، يحيو سوسن، **تقيم آليات التنمية المستدامة في القانون الجزائري لحماية البيئة** – مذكرة تخرج ماستر- جامعة بجاية ، 2016/2015 ص: 17.

ثانيا- المخطط البيئي المحلي:

نلاحظ غياب تعريف قانوني للتخطيط البيئي المحلي بشكل خاص، بالرغم من الإشارة إلى التخطيط البيئي بشكل عام في المادة 3 من قانون رقم 60-86 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث أشارت إليه في سياق تحديد المبادئ التي يقوم عليها هذا القانون .إن التخطيط البيئي المحلي يكون بإشتراك الجماعات المحلية التي تعمل كضابط لكل أنواع الخطط الاقتصادية والإجتماعية، بما يحقق لها إستخدام المتوازن والآمن على المستوى المحلي فعمليات التخطيط البيئي المحلي متكاملة مع عمليات التخطيط للتنمية المحلية والمستدامة، حيث يسمح التخطيط البيئي المحلي بإستيعاب إهتمامات حماية البيئة المحل مخططوا الجماعات المحلية يضعون المخطط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار المتوقعة، وبالتالي فالتخطيط البيئي المحلي يؤدي إلى ضرورة إيجاد تسيير مستديم للموارد حداث تعاون بين البلديات لمواجهة التدهور البيئي، ويعتبر الطبيعية من أنجح الوسائل لحماية البيئة ويرجع ذلك لطبيعته الوقائية، إذ يتحاشى بواسطته حدوث المخاطر والمشاكل البيئية قبل وقوعها .كما أن هذا النوع من التخطيط يمكن تجنب الوقوع في التناقض بين السياسات التي تنتجها الأجهزة والمؤسسات التي لها عالقة بحماية البيئة، وذلك بسبب أن التخطيط غالبا ما يحدد دور كل من الأجهزة والمؤسسات تحديدا دقيقا وكذلك التنسيق فيما بينها ألجل الحماية الأمثل للبيئة وتحقيق التنمية المستدامة، كما أن التخطيط

يقوم بإقامة المناطق الصناعية بعيدا عن المناطق السكنية إذ بدوره يوقف إستنزاف الموارد الطبيعية وترشيد إستخدامها وفي ذلك منافع اقتصادية كبيرة.[1]

1) زايشي مريم، يحيو سوسن، **تقيم آليات التنمية المستدامة في القانون الجزائري لحماية البيئة**، نفس المرجع، ص 18.

الخاتمـــــــــة

الخاتمة:

إن موضوع المجتمع المدني والتنمية المستدامة ، يكتسي أهمية بالغة، اجتمعت من أجله مختلف الدول والحكومات في العالم إضافة إلى مختلف تنظيمات المجتمع المدني سواء كان محلي أو عالمي، و شاركتهم في ذلك مؤسسات القطاع الخاص، من أجل مضاعفة الموارد وزيادة فعالية التأثير في السياسة العامة، من خلال إرساء قواعد معلومات والقيام ببرامج تقابل الحاجات المحلية، وتصورات تنموية واستشراف مستقبل للتحولات الاجتماعية من أجل ضمان مواكبة العمل المدني وأهدافه وآلياته وبشكل يتماشى مع روح العصر ويجعله عنصرا فاعلا في المساهمة في التغييرات الاجتماعية– السياسية، ومعالجة موضوعات وقضايا حقوق الإنسان، المرأة، الطفل، الشباب، الصحة والبيئة وقضايا التنمية في العالم.

وقد اعتمدت الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة مجموعة من الآليات والأدوات، واقترحت مجموعة من الحلول، تراوحت بين الهيئات الرسمية، من خلال الوكالات والهيئات التي تعنى بمجالات التنمية المستدامة، من حيث طرحها كورقة مهمة يستوجب إدراجها ك لما تعلق الأمر بموضوع التنمية أو إقامة وتشييد المشاريع أو من خلال تحسيس الهيئات الأهلية وفئات المجتمع المدني، بضرورة التفكير في المستقبل واحترام حقوق الأجيال اللاحقة.

لكن فقدان التخطيط المستوعب أين تتجند النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية كافة، ذلك لأن عملية التطور الاجتماعي وقضايا التنمية جزء لا يتجزأ منها، لا تتحقق إلا بعون منسجم متكافئ بين سائر الجهود الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

إن واقع البيئة يبقى غير مستقر في الجزائر رغم توفر الإطار القانوني والنظري فالحكم الراشد مازال غائبا في مجال حماية البيئة، وبالرغم من الفلسفة التي تبنى عليها التشريعات البيئية، فيلاحظ أنها أوكلت مهمة حماية البيئة إلى الإدارة بالدرجة الكبيرة لما لها من صلاحيات الضبط الإداري ، ثم بدرجة ثانية إلى القضاء إلا أن أحكام القرارات القضائية قليلة في الجزائر رغم حرص المشرع الجزائري على الصرامة في الأحكام الجزائية والعقوبات.

وعليه فإن الإجابة عن إشكالية الدراسة هي أن هناك الكثير من تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر تقوم بأدوار مختلفة في مجال التنمية المستدامة لكنها تقف عند حدود ضيقة فعادة ما يكون نشاطها محصورا في نماذج ضيقة وأعمال شكلية لا تصل إلى مستوى الفعالية والكفاءة التي تتمتع بها المجتمعات المدنية في الدول المتقدمة وذلك يرجع إلى :

- لقد أثبتت الدراسة صعوبة التنسيق والانسجام بين مؤسسات الدولة التي يوكل لها أداء المهام البيئية، فكل مؤسسة تعمل وفق اختصاصها ووفق ما تمليه عليها الوصاية التي تتبعها، وعدم تنظيم وتوزيع الأدوار يؤدي إلى الوصول إلى النتائج السلبية التي يمكن تفاديها بالتنسيق والاتصال والانسجام بين هذه الجهات.

- كما توصلت إلى أن مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر تبقى ضعيفة وال ترقى لإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة. وأن الجزائر في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ملزمة بحماية البيئة لما لها من انعكاس على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تدني الأوضاع المعيشية نتيجة تدني دخل الفرد، انتشار البطالة، تدني مستوى التعليم والصحة، والتي هي نتيجة لانعكاسات غياب آلية الحكم الراشد.
- كما خلصت إلى أن الجزائر البد لها أن تفعل آلية الحكم الراشد، من خلال تقليل من دور الدولة وفق مقترب التسيير العمومي الجديد، تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

نتائج وتوصيات الدراسة :

على ضوء مما سبق يمكن تجاوز هذه النقائص من خلال توعية الأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة، وتدعيم دور الجمعيات في مجال البيئة، بالإضافة إلى حتمية تخصيص مخطط وطني للبيئة يصدر بقانون، ويكون مكملا للمخطط الوطني إذ يحدد فيه : الفصول والخطوط الكبرى كآليات لمعالجة مشكلات البيئة، وترقية المجالات والأوساط والتنسيق مع النصوص القانونية السارية، كما أيضا ضرورة وجود قضاء صارم وردعي في تطبيق القوانين المتعلقة بحماية البيئة وذلك بتوفير قضاة مؤهلين، مع وجود إدارة قوية وصارمة في تطبيق التشريعات البيئية، زيادة على ذلك يعتبر الاحتباس الحراري من الأخطار التي تهدد البيئة في الآونة الأخيرة مقارنة بالسنوات الماضية، مما أدى إلى عقد إتفاق قمة المناخ ، الذي يهدف إلى

تقليص من مخاطر التغير المناخي وذلك بتخفيض من الانبعاثات الغازات المسببة لاحتباس الحراري.

قائمة المصادر والمراجع

1. زين الدين عبد القدوس، **البيئة والإنسان**. منشأة المعارف. الإسكندرية. 1991.
2. محمود عبد المولى. **البيئة و التلوث**. ط2 . مؤسسة شباب الجامعة. 2006
3. نور الدين الهنداوي، **الحماية الجنائية للبيئة**. مطبعة الإشعاع .القاهرة. 1985 .
4. عصام الدين الحناوي، **التشريعات الخاصة بحماية البيئة**. الدار المصرية اللبنانية. لبنان. 1997 .
5. ابراهيم مدكور، **معجم العلوم الإجتماعية**. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر .1975 .
6. عدلي كامل فرج، **النظام البيئي**. المكتب الجامعي الحديث. مصر. 1998 .
7. السيد عبد العاطي، **الإنسان والبيئة**. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. 1986 .
8. جمال شحاتة، **الخدمة الإجتماعية وحماية البيئة**. دار النهضة العربية. القاهرة. 1987 .
9. سليمة بوعزيز، **السياسات العامة البيئية وأثرها على التنمية المستدامة في الجزائر**،مذكرة تخرج ماستر، 2015جامعة أم البواقي.
10. بوزيد سايح ، **"دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر"** مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2013.
11. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، عمان: دار الصفاء للنشر ،2010.

12. مليكة بوضياف، **إدارة السياسة البيئية في إطار التنمية المستديمة في الجزائر**،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2006 .
13. مجلة البيئة والتنمية في العالم 2003، مجلد خاص العددان53/52(2003)
14. منى هرموش، **دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة** ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، إشراف : صالح زياني، جامعة باتنة، 2010.
15. زايشي مريم ، **يحيو سوسن، تقيم اليات التنمية المستخدامة في القانون الجزائري لحماية البيئة**، مذكرة تخرج ماستر، جامعة بجاية، 2016/2015.

الفهرس.

- البسملة.
- الاهداء.
- الشكر.
- المقدمة .....ب
- الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدارسة.....7
- المبحث الأول: القضايا العامة في ماهية آليات حماية البيئة..... 7
- المطلب الأول: مفهوم البيئة..... 9
- المطلب الثاني: أهداف السياسة العامة للبيئة..... 19
- المطلب الثالث: أدوات السياسية العامة للبيئة..... 21
- المبحث الثاني: القضايا العامة في ماهية التنمية المستدامة..... 23
- المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة..... 23
- المطلب الثاني: خصائص وأهداف التنمية المستدامة:..... 25
- الفضل الثاني: دور آليات السياسية العامة في حماية البيئة وتحريك عجلة التنمية المستدامة بالجزائر..... 30
- المبحث الأول: البيئة في الجزائر والمحيط العمراني في الجزائر..... 30
- المطلب الأول: البيئة في الجزائر..... 31
- المطلب الثاني: الخصائص السكانية في الجزائر..... 34
- المبحث الثاني: المشكلات البيئية في الجزائر وأسباب تدهور البيئة ومؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر.....36
- المطلب الأول: المشكلات البيئية في الجزائر وأسباب تدهور البيئة..... 36
- المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر..... 41
- المبحث الثالث: حوكمة السياسات البيئية..... 44
- المطلب الاول: آليات تفعيل دور القطاع الخاص والعام في التنمية المستدامة والمحافظة على البينة..... 44

- المطلب الثاني: المجتمع المدني واليات تفعيل دوره في حماية البيئة من اجل تحريك عجلة التنمية المستدامة..... 48
- المطلب الثالث: المطلب الثالث: التخطيط البيئي كآلية لحماية البيئة للتجسيد العملي للتنمية المستدامة.....52
- أولا: المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.....53
- ثانيا: المخطط البيئي المحلي.....54
- الخاتمة..... 56
- قائمة المصادر والمراجع.....61